

ونقطع عن بعدكم القنات **قلت** وسواء في هذا الخلاف تحريم العجوة بما يعمل
صلاة وعين وليس من هذا ما يبلغه غيره ومن جعله الظالمين من السجود **علم**
المتأخر فان ذلك حرام قطعاً كما طاب سوا كان من القبلة او غيرها وسواء قصد
السجود لله تعالى او غير ذلك بعضه ممنوع ما يقتضي العرفا فان الله تعالى والله

الباب الثاني في صلاة التطوع

اختلاف اصطلاح الاحتجاب في صلاة بينهم من فرض حال يزد فيه نفل محض
لا يستحب الاشارة اليها وكذا هذا القريض فلاحته انقسام سنن وهي الذي وطب
عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبسجدة على التي فعلها اميانيا ولم يواطى عليها
وتطوعات وهي التي ذكرنا وبينهم من يزد في نفل النافلة والتطوع ويطلقها على ما
سوى القريض **قلت** ومن احتجاباً بقول السنة والمسح في المندوب
والتطوع والنفار الموعود فيه والحسن كلها بمعنى واحد وهو ما راجح الشرع فبعله
على تركه وجاز تره والله اعلم والخلاف الحكام في الروايات في قبل النوافل اللو
بوقت مخصوص وعاد منها النزوح وصلاة العيد من الصبح وقبل في السنن المتأخرة
للقرائين وانما انما سوا القريض الصلاة فتمان ما تشبه له اجزاء كما لجود من السو
والاستسقاء والقبول معرفة وما لا تشبه له اجزاء وهي وايت مع القريض
وعبرها فاما الروايات فالو تزوعن فاما غير الوتر فاختلاف الاحتجاب على عدد ها
فقال الاكثر وعشر ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان
بعد ها وركعتان قبل المغرب وركعتان بعد العشاء ومنهم من يصرف ركعتي العشاء
على التوبى وفيه فالت اخصر ومنهم من يزد على العشر ركعتان اخصر قبل الظهر
ومنهم من يزد على هذا الركعتين العشر ومنهم من يزد على هذا اخصر بعد الظهر
فقد حسمت اوجه الاحتجاب وليس خلاف في اصل الاحتجاب بل ان المودد الروايات
ماذا منع الاحتجاب يشمل الجميع ولهذا قال صاحب المذهب رحمه الله تعالى **علم**
اذ كان الكمال عشر ركعات وهو الوجه الاول وانما الكتاب على عشر ركعة من
الوجه الخامس وسواء احتجاب ظهر في المغرب وظهر في الاحتجاب كما هو الحق

قالوا

علم

الطوبى والوقوف الشكري **قلت** الصلح احتجاباً في مواضع من صلح
الجاري عن ان يعقل رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل صلاة
المغرب فاصبحوا فاصبحوا من شيا والله اعلم **فصل** الوتر سنة ويحصل بعد
وتحسينه وسبع وتسعين وياخذ عشرة فبدا الاصح وهو الثاني اكن ثلاث عشرة
والشجور الزيادة على الاصح على الاصح فان زاد في الاصح والاذان زاد على الاصح فان زاد
فانكره موصولة بالصحيح اليه ان تشهد ثم تلا والجزء في الاصح وله تشهد آخر الذي فيها
وزوجهما في الاصح على تشهد واحد وزوجهما لجزء او يتلوا ان يشهد بعدها
بتسليمه فان فعل طلت الصلاة بغيره تشهد او يسلم في التشهد من وهذا الوجهان
متكرران والقول الصحيح ان الكفارة والركن الاصل تشهد ثم تشهدان فيه اوجه عشرين
عند الروايات تشهد والثاني تشهدان والثالث تشهدان في المصلي سواء اذا زاد
عاش تشهد ركعتين ركعتين وانقص ركعتين في الركعة الاخرى فالصحيح انه لا يجوز
لان خلاف المنقول والثاني يجوزهما فلهذا حكم الركعات اما اذا زاد الاكثر ثلاث
ركعات فقبل الافضل فلهذا استلزامه وصحتها اسلام واحد وارضاهما جماعة
فالوسل والرابع عكسه وهل الثلاثة الموصولة افضل من ركعة واحدة او صلح
ان الثلاثة افضل والثاني العزيم في النهاية وعلى هذا المشايخ فقال الفرقة فصل
من احدى عشرة ركعة موصولة والثاني ان كان متفرقة فالركعة وان كان متفرقا فالركعة
الموصولة **فروع** وفي وقت الوتر وجوز الصلح اية من حين يصلي العشاء المطيع
الغير فان او تر قبل العشاء يصح وتره سواء ظهر او سها وطولانه من قبل العشاء او صلا
ظاناً انه منظر ثم حضرت فتوصوا وصلا الوتر ثم بالية كان جازماً في العشاء فترى باطل
والوجه الثاني يدخل في الوتر دخول وقت العشاء فالارض عليه فيها ولو صلى
العشاء ثم او تر ركعة قبل ان يتصلح وتره على الصحيح وقبل ان يصح من يدركه فاذ
لم يصح وتره كان تطوعاً قاله امام الحرمين وسبق ان يجوز الاحتجاب بغير صل الطهر
قبل الوتر العاطف على صلواته لم يجوز في الاحتجاب بغير الوتر الا خلاصة
الدليل فان كان له العشاء في وتره فبطل العشاء وانتهى ويجوز وتره اخر
صلاة الليل فان كان له العشاء فاصلا لغيره لوزنك فان قال العشاء بركعات

علم

علم

في مواضع من صلح الجاري عن ان يعقل رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل صلاة المغرب فاصبحوا فاصبحوا من شيا والله اعلم

Copyrighted material

الطوبى